3000 طبيب في القطاعين الحكومي والخاص مهددون بالإقالة

الجمعيات الطبية : استثناء «القطاع الطبي» من قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة.. وإلا «الإضراب»

النائب أحمد الفضل متحدثاً

جانب من المؤتمر الصحفي

الفضل: ندعم مطالب القطاع الطبي باستثنائهم من قانون معادلة الشهادات.. ووقفتنا معهم بعد افتتاح دور الانعقاد

العنزي: نطالب بإصدار قانون جديد أو تعديل القانون الحالي

دشتي: لسنا ضد معادلة الشهادات.. لكن القانون يعطل ويشل إجراءات التعيينات

أشكناني : نطالب رئيسي السلطتين باستقبال الجمعيات الطبية لحل كافة الإشكالات من هذا القانون «القاصر»

رياض عواد

طالبت الجمعيات الطبية بإصدار تشريع جديد أو تعديل على قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة أو استثناء القطاع الطبية من هذا القانون، مؤكدة في الوقت ذاته أنه يتم التنسيق حاليا لمقابلة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك لوضع حل جذري وسريع لاستثناء الجسد الطبي من هذا القانون "الجائر».

ولوحت الجمعيات الطبية باللجوء إلى "الاعتصامات" و "الإضرابات" في حال لم يتم استثناء الأطباء من القانون، منوهين الى أن الاعتصامات والإضرابات ستكون منظمة، ولا تضر في تقديم الرعاية الصحية للمرضى.

جاء هذا في مؤتمر صحفي شاركت فيه الجمعيات الطبية "الجمعية الطبية – الأسنان – الصيدلة – اتحاد أصحاب المهن الطبية في القطاع الأهلي"، وبحضور النائب أحمد الفضل.

وقد أكد النائب أحمد الفضل دعمه الكامل لمطالب القطاع الطبي باستثناءهم من قانون معادلة الشهادات، لافتا الى أنه سيتم التنسيق لتحقيق هذا المطلب بعد جلسة دور الإنعقاد المقبلة.

من جانبه، أوضح رئيس الجمعية الطبية الكويتية د.أحمد ثويني العنزي بأن هناك مايقارب من 3000 طبيب في القطاعين الحكومي والخاص مهددون بالإقالة بسبب قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة مما سيسبب كارثة كبرى وتأثير على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

وأشار إلى أن اللجوء الى "الإضرابات" و "الاعتصامات" سيكون الحل الأخير إذا لم يتم استثناء القطاع الطبي من هذا القانون بعد مقابلة السلطتين التشريعية والتنفيذية، علما أنها ستكون منظمة دون المساس بالخدمات الصحية المقدمة للمرضى نظرا لطبيعة المهنة الإنسانية، منوها الى أن المؤشرات غير مطمئنة على الرغم من وجود جهود واضحة من الجمعيات الطبية ووزارة الصحة ممثلة بالوزير د.باسل الصباح لحل هذه الأزمة.

وذكر د.العنزي بأن التدقيق على صحة الشهادات والمعادلة مطبقة وبشكل افضل وادق بكثير من المزمع تطبيقه عن طريق التعليم العالي، والتي ليس لديها الطاقة الاستيعابية المناسبة للمعادلات، بحيث أن وزارة الصحة استخدمت EPIC وهي مؤسسة عالمية غير ربحية وذات مصداقية عالية جدا يعتمد عليها دول امريكا وأوروبا في التحقق من الشهادات، بالإضافة إلى ضوابط فنية عالية الجودة مثل الاختبارات والمقابلات والعمل تحت الرقابة للتأكد من مهنية المعينين الجدد، إذ أنه لا يعمل أي طبيب إلا بعد التدقيق من صحة البيانات.

وأشار إلى أن أهم المطالب تتمثل بإصدار تشريع جديد أو تعديل على قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة أو استثناء القطاع الطبي منه، مشيرا الى أن هذا القانون ساقط ، إن لم يسقطه النواب ، حيث سوف نسقطه كجمعيات طبية، وذلك لوجود ثغرات دستورية كبيرة فيه ، اولها استثناء غير مبرر لأعضاء هيئة التدريس، والتي ينتمي لها احد النواب.

من ناحيته، قال رئيس جمعية أطباء الأسنان د.محمد دشتي بأن الجمعيات الطبية ليست ضد معادلة الشهادات، ولكن ضد التعسف في طريقة القانون التي تعطل وتشل اجراءات التعيينات نظرا للبطء في عملية المعادلة.

وأكد على أن هناك خطوات مدروسة سيتم اتخاذها في حال لم يتم استثناء القطاع الصحي من هذا القانون، مطالبا في الإسراع بتعديل اللوائح وحل مشكلة التي تسبب بالإضرار بسمعة سوق العمل الصحي بدولة الموبت نتيجة الإقالات أو تأخر التعيينات للكوادر الطبية .

أما رئيس اتحاد أصحاب المهن الطبية في القطاع الأهلي د.عادل أشكناني، فقال : قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة تم التصويت عليه بمجلس الأمة في المداولتين وأحيل للحكومة التي اعتمدته وطبقته دون الأخذ بالاعتبار على تأثيره على القطاع الطبي، على الرغم من أن القطاع الطبي نادرا مايحمل ممارسيه شهادات مزورة. وطالب د.أشكناني رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة باستقبال الجمعيات الطبية، والجلوس على طاولت حوار واحدة لحل كافة الإشكالات من هذا القانون "القاصر». وبين أنه في حال لم يتم حل الموضوع، فسيتم اللجوء الى «والد» الجميع و»قائدنا» سمو الامير حفظه الله ورعاه، والذي سنجد الحل بين يديه.

من جهته، ذكر رئيس جمعية الصيدلية الكويتية وليد الشمري بأن قطاع الصيدلة لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى، وتعرض لذات المشاكل في وقف التعيينات إلى حين معادلة الشهادة بسبب قانون حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة مما تسبب في خسائر للصيدليات الأهلية.

وبين أن هذا القانون يجب أن يستثنى منه العاملين في القطاع الطبي، منهم الصيادلة، وإلا سيؤثر على العمل الصيدلاني في عدم تعويض النقص بالمرافق الصحية الحكومية والأهلية.

المجلس الأعلى للقضاء في المغرب يشيد بمشاركة الكويت في مؤتمر مراكش للعدالة

أشاد المجلس الأعلى للسلطة القضائية المغربي أمس بحجم ونوعية المشاركة الكويتية في مؤتمر مراكش الدولي للعدالة وحرص ورغبة الجانب الكويتي في الاستفادة من هذا الملتقى.

وقال رئيس شعبة التواصل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية المغربي الدكتور محمد الخضراوي في لقاء مع (كونا) على هامش اختتام أعمال المؤتمر إن المشاركة الكويتية في المؤتمر مهمة من خلال "حجم الوفد والشخصيات الوازنة لأعضائه الأمر الذي يعبر عن ارادة كويتية جادة للتفاعل".

وأضاف أن الوفد خلال جلسات وورش العمل ترك انطباعا جيدا لجميع المشاركين لاسيما الطرف المضيف المغرب، مؤكدا رغبة الجانب الكويتي وحرصه على الاستفادة من هذا الملتقى وتجارب الدول المختلفة.

وتطرق الخضراوي إلى أهمية التجربة القضائية والقانونية الكويتية مؤكدا أن وجود الكويت في هذا المؤتمر "قيمة مضافة".

وأشار إلى أن السلطة القضائية المغربية بما تعرفه من ديناميكية وإصلاحات كبرى تستهدف ضمن استراتيجيتها "التواصل والانفتاح والتعاون" مع محيطها وخاصة مع دولة عربية شقيقة كالكويت التي "لنا معها تاريخ كبير من التعاون والعلاقات المجتمعية والسياسية".

وحول لقاءات الوفد الكويتي مع الجانب المغربي على هامش أعمال المؤتمر أكد الخضراوي حرص السلطة القضائية المغربية على الاستفادة منها لتبادل الرؤى وطرح آفاق أرحب للتعاون.

وأوضح أن التعاون الثنائي بشكله الحالي يتطلب تعزيز وتعميق آلياته في ظل ما يشهده عالم اليوم من تحولات مشددا على ضرورة وجود آليات عمل جادة وبرامج عمل مشتركة "وعدم الاكتفاء بالتعبير عن النوايا".

د. محمد الخضراوي

وأضاف الخضراوي أن هذه اللقاءات تمنح فرصة وضع لبنات جديدة لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها والاستفادة المتبادلة من الخبرات في المجالين القانوني والقضائي.

وأكد اتفاق الطرفين الكويتي والمغربي على وضع برامج عمل عبر لجنة خاصة سيتم تكليفها بوضع برنامج عملي للفترة المقبلة وهذه محطة جديدة للتعبير عن النوايا وتأكيدها من خلال برنامج زمني واضح ومحدد البنود.

وقال: إن هذه اللقاءات تمثل من خلال وضع آليات عملية انطلاقة نحو "تعاون حقيقي ومثمر يستفيد منه الطرفان".

وعن أعمال المؤتمر أوضح الخضراوي أن هذا الملتقى بات موعدا سنويا يبرز مجهودات قضاة المغرب على المستويين الوطني والدولي ومنصة دبلوماسية على الصعيد القضائي الدولي.

وفي ختام الأعمال شدد المشاركون في مؤتمر العدالة على ضرورة تنمية التعاون القضائي الدولي في عالم المال والأعمال وجذب الاستثمار تطوير مجالاته.

ومن بين توصيات إعلان الدورة الثانية للمؤتمر الدعوة الى المراجعة التشريعيَة الشاملة للمنظومة القانونية المنظمة للتجارة والأعمال وتكريس الأمن القانوني وترسيخ الحوكمة في التدبير الاقتصادي والمالي بما يساهم في رفع مؤشرات مناخ الأعمال.

ودعا إعلان المؤتمر إلى توفير الأمن الكامل للمستثمرين عن طريق توحيد آليات ونظم تسوية منازعات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي إلى جانب توحيد القوانين التجارية الوطنية لتحقيق تكتل اقتصادي ناجح يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

كما شدد على توحيد العمل القضائي والحد من تضاربه من أجل تحقيق الأمن القضائي في مجال الاستثمار وجعل العدالة أهم مفتاح لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة مع تأهيل عناصر السلطة القضائية وتطوير الإدارة القضائية وتحديث خدماتها.

ودعا كذلك إلى تأسيس اجتهاد قضائي مبني على مبادئ الأمن القضائي بما يحقق الثقة للمستثمرين وتشجيع الولوج إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات المتعلقة بمجال الأعمال والاستثمار وإنشاء محاكم متخصصة في قضايا التجارة والاستثمار.

وشدد على ضرورة العمل على مسايرة الثورة الرقمية لحسن تدبير مرفق العدالة ومواكبة المتغيرات العالمية في مجال المال والأعمال واستحضار متطلبات التحول الرقمي في إعداد القوانين الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بمجال الأعمال مع استشراف إمكانية اعتماد حسابات "العدالة التوقعية وتأثير ذلك على السلطة التقديرية للقاضي".

خلال حفل تكريم طلبة دول الخليج الفائزين بجائزة التفوق الدراسي

وزير «التربية» : النهوض بالمنظومة التعليمية يؤدي إلى التفوق العلمي

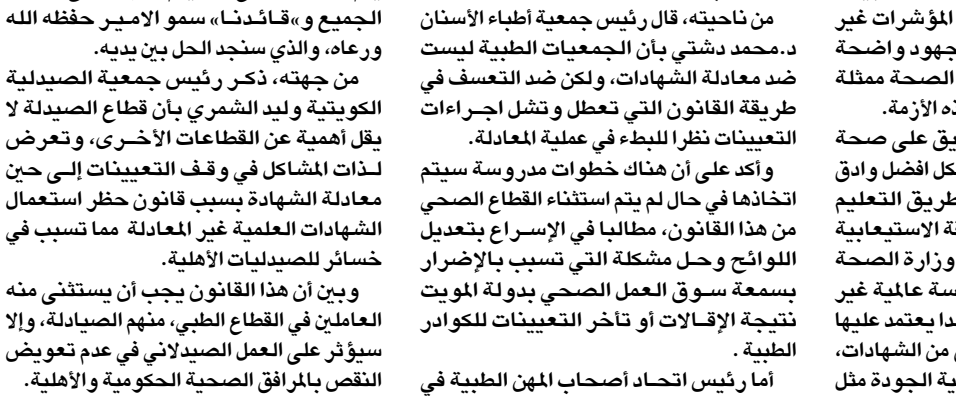
جانب من التكريم

جانب من الحضور

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي أن الوصول إلى التفوق العلمي والدراسي لابد أن يسبقه تهيئة للعقول عبر النهوض بالمنظومة التعليمية لمواكبة أفضل طرق التدريس.

جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة الدكتور سعود الحربي أمس خلال الحفل الذي أقامته الوزارة ومكتب التربية العربي لدول الخليج لتكريم طلبة دول الخليج الفائزين بجائزة التفوق الدراسي لطلبة التعليم العام في دورتها الـ12.

وأشار الحربي إلى ضرورة الاهتمام بالمعلم الخليجي وتزويده بأفضل الامكانات والوسائل التدريبية التي تساعده على الأخذ بيد طلابه والصعود بهم إلى سلم التفوق والنجاح، مؤكدا أنه على ثقة بأن هؤلاء الطلبة سيكونون مثل أجدادهم من العلماء المسلمين الذين ملأ علمهم الدنيا شرقا وغربا.

ووجه حديثه إلى المكرمين قائلا: "إن نجاحكم هو نجاح أوطانكم التي لا تنهض إلا بكم ويجب ان تجعلوا هذا التكريم نبراسا وهاديا لكم في الحياة وعليكم أن تستثمروا هذا التفوق وهذا التكريم للعمل على تقدم أوطانكم ورفعتها وأن تتوجهوا بالشكر لمعلميكم ووالديكم على مابذلوه من اجلكم حتى وصلتم إلى هذا المكان".

وأوضح أن فكرة تكريم المتفوقين التي يتبناها مكتب التربية العربي لدول الخليج جاءت انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية للقيام بعمل اجتماعي يتميز بالاستدامة ويهدف الى تحقيق النفع والفائدة من خلال تشجيع التعلم والابداع وخلق بيئة تنافسية بين الطلبة.

من جهته قال مدير مكتب التربية العربي لدول الخليج علي القرني إن الجائزة تعد أنموذجا للشراكة بين جهة حكومية وهي مكتب التربية العربي لدول الخليج وشركات القطاع الخاص.

ولفت إلى أن هدف تربية النشء وخدمة الانسان الخليجي يأتي على رأس أولويات وأهداف استراتيجية مكتب التربية العربي لدول الخليج.

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة المراعي السعودية فيصل الفهادي إن الشركة ترعى الجائزة كل عام إيمانا منها بدور القطاع الخاص في رفادة العلم وقناعة بقدرات الشباب الخليجي ورغبة في تحفيزهم والدفع بأحلامهم وآمالهم الى افاق عليا كي يقطفوا في المستقبل القريب ثمرة ما